دراسات فی العلوم الانسانیه
۲۵(۲)، ۱۴۴۰/۱۳۹۷/۲۰۱۸-۲۰۱۹، صص۱۱۱-۱۲۹
ISSN: 2538-2160
http://aijh.modares.ac.ir

دراسة ظاهرة التمييز الجنسي و تأثيرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المنطقة الثالثة من مدينة طهران العاصمة نموذجا)

فاطمة أمره بي[۱]، عالية شكر بيكي *[۲]، عبدالرضا سلماني شاه محمدي[۳]

۱. طالبة مرحلة الدكتوراه في فرع علم الاجتماع، وحدة طهران المركزية؛ جامعة آزاد
۲. عضو لجنة التدريس في جامعة آزاد، وحدة طهران المركزية ،كلية العلوم الاجتماعية
۳. عضو لجنة التدريس في جامعة آزاد، وحدة طهران المركزية ،كلية العلوم والرياضيات

تاريخ الوصول: ۱۴۴۰/۹/۳۰ تاريخ القبول: ۱۴۴۱/۲/۱

الملخص

تعد قضية التمييز الجنسي من القضايا المهمة في موضوع عدم المساواة والعدالة التي يتم مناقشتها ودراستها في المستويات العالمية المختلفة. وإن تجاهل هذه القضية المهمة في المجتمعات يؤدي إلى عرقلة المجتمعات عن السير في طريق التنمية والتطور. يهدف البحث الحالي إلى دراسة ظاهرة التمييز الجنسي وتأثيرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الثالثة من مدينة طهران. هذا البحث من نوع البحوث المسحية ويعتمد المنهج الوصفي– التحليلي باستخدام أدوات الاستمارة واستخدام قاعدة كوكران نسبة النموذج ۳۸٤ شخصا. وفي البداية تم أخذ هذه النماذج باعتماد الطريقة العنقودية ثم كل قطاع تم جمع المعلومات عنه عبر الطريقة العشوائية. يمثل المواطنون البالغة أعمارهم أكثر من ۱۸ عاما في المنطقة الثالثة من مدينة طهران مجتمع البحث وقد بلغ عددهم N=296987. ومن أجل تحليل ومناقشة البيانات استفدنا من اختبار بيرسون للترابط ومعامل الانحدار باستخدام تقنية SPSS . أظهرت نتائج معامل الترابط أن العوامل الاقتصادية كانت لها أقوى علاقة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بترابط بلغ نسبته (۰/۷۰۴) كما أن العوامل الاجتماعية بترابط (۰/۶۱۴)، والعوامل السياسية (۰/۳۳۱) كانت لها علاقة إيجابية فيما كانت العوامل الثقافية بـ (۰/۶۱۸-)، والعوامل البيولوجية (۰/۴۰۴-) والعوامل الدينية بـ(۰/۲۴۳-)، شهدت علاقة ترابط سلبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأظهرت نتائج معامل الانحدار أن العوامل الاقتصادية لها تأثير بنسبة ۷۷% في التغييرات الطارئة على متغير التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما بلغ أثر العوامل الدينية ۲۱ % والعوامل البيولوجية ٤٦% والعوامل الاجتماعية ۵۷% والعوامل الثقافية ٦۱ % والعوامل السياسية ۳٤ %.

الكلمات المفتاحية: الجنس، التمييز، عدم المساواة، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية

* الكاتب المسؤول: E-mail: ashekarbeugister@gmail.com

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

إشكالية البحث

يتفق جميع علماء التنمية على أن أهم شرط في التنمية هو مشاركة جميع أفراد المجتمع في بناء وإحداث هذه التنمية. ومعنى التنمية في هذا السياق هو كمال الإنسانية وتشارك جميع الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في هذه التنمية. ولا شك في أن المجتمع الذي يريد أن يحقق هذه التنمية لا بد وأن يهتم بجانب الكمال الإنساني والعدالة الاجتماعية ومكافحة عدم المساواة، ولا يقتصر في ذلك على الجوانب المادية فحسب. إن عدم المساواة في كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعتمدة على التمييز الجنسي لها تأثير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومراجعة ملف التمييز الجنسي بمعنى فقدان المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على الإمكانيات والفرص في بلدنا بعد نصف قرن من التجربة في التنظيم من التحول في الرؤى واستراتيجيات التنمية أظهرت أن تقليل عدم المساواة في الدخل والمشاركة المتطوعة لجميع أجناس المجتمع رجالا ونساء هي ضرورة ملحة وتساهم في خلق المحفز القوي في عملية التنمية. لكن يبدو أن أحد الجوانب التي تشهد عدم مساواة مؤلمة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو التمييز الجنسي في المجتمعات، وعلى الرغم من التقدم الحاصل في كثير من القطاعات إلا أننا لا نزال نشهد تمييزا يمارس في المجتمع بين الرجل والمرأة. إن شريحة النساء في المجتمع الإيراني تعيش حالة من الإقصاء والتهميش منذ سنوات مديدة، وتهمل أدوارهن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

إن التمييز الجنسي في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية له أشكال مختلفة، منها تبعية النساء الاقتصادية للرجال بسبب قلة مشاركة النساء في العمل ورواتبهن المحدودة، كما أن التبعية السياسية ترجع إلى عامل هيمنة الرجل على البنية السياسية والسلطة في البلاد، كما هناك نوع من التبعية في نظام الأسرة بسبب هيمنة الرجل على هذا الكيان وتفرده في القرار. إن التبعية للرجل في الكثير من القضايا حتى القضايا المعرّفة للواقع الاجتماعي والعنف الذي تتعرض لها النساء، وحتى التبعية النفسية للنساء من الرجال بسبب العلاقات العاطفية (Kane،١٩٩٨)، وليس فقط التمييز الجنسي كلها لها أبعاد وتبعات في المجالات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ما يزيد من ضرورة الاهتمام بمثل هذه الدراسات ومناقشتها بشكل علمي وموضوعي بهدف تقديم رؤية لمعالجة هذه المشاكل في المجتمع الذي يؤثر بكل تأكيد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تظهر البحوث أن التوزيع العادل للفرص والإمكانيات بين الرجل والمرأة يؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاستثمار الصحيح للطاقات والمواهب كما كشفت هذه الدراسات والبحوث العلمية أن الدول التي استثمرت بشكل صحيح في تعليم النساء حصلت على معدل عال في التنمية الاقتصادية (البنك الدولي، ٢٠١٢). كما أظهرت النتائج أن البلدان التي تقوم فيها العلاقات الاجتماعية على أساس المساواة بين الجنسين يكون معدل الخصوبة والوفيات بالنسبة للأطفال منخفضا، والأهم من ذلك أن هناك علاقة بين النسبة العالية من المساواة بين الجنسين والنسبة العالية من التنمية الاقتصادية (Dollar &Gatti,Klasen1999).

أحد العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية هو التعليم، فحسب ما جاء في دراسات رومر ولوكاس في عقد الثمانينيات من القرن المنصرم هو أن تعليم القوة العاملة ونسبة وظيفية هذه التعاليم في المجتمع يكون عاملا رئيسا في التنمية الاقتصادية. وهذا

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

يعني أن أي بلد يكون له نظام تعليمي متطور وشامل وحيوي يستطيع أن يوظف طاقاته الإنسانية والمادية بشكل مثمر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. وفي السنوات الأخيرة بات ينظر إلى تعليم المرأة وفقدان المساواة بين الجنسين في مجال التعليم أحد العوامل التي تساهم أو تعيق من تحقيق التنمية الاقتصادية. في هذا السياق يمكننا الإشارة إلى رأي أمارتياس حيث يقول: لا شيء في الاقتصاد السياسي لا نجد تنميةً أهم من فهم وإدراك صحيح لأهمية المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء في القيادة، وهذا في الواقع هو البعد الرئيس للتنمية التي تعادل الحرية (أمارتياسن، ١٣٨١). إن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو معرفة ودراسة التمييز الجنسي دراسة وفق علم الاجتماع وتأثير ذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الثالثة من مدينة طهران. تعتبر هذه المنطقة في طهران من المناطق ذات المؤشر الواضح بسبب نسبة الناس المتعلمين فيها، وقد ساعد اختيار هذه المنطقة على مسار البحث بسبب معرفة النساء والرجال لمفهوم التمييز الجنسي. كما أنه وبسبب النسبة العالية من المتعلمين والموظفين في هذه المنطقة يمكننا ببساطة عقد مقارنة بين التمييز الجنسي وبين التنمية.

خلفية البحث

إن القرائن والشواهد تظهر نتائج مختلفة حول آثار تعليم النساء والرجال في التنمية الاقتصادية. فقد أظهرت نتائج هيل وكينك (١٩٩٥)، ودالر وحتى (١٩٩٩)، كلاسن (٢٠٠٢)، باليامونه–لوتز ومككيليوري (٢٠٠٧)، آثارا سلبية على عدم المساواة بين الجنسين في التعليم على التنمية الاقتصادية.ثونن و دلبرو (٢٠١٤) قاما ببحث شمل ٣٠ دولة عضو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في الفترة ما بين ١٩٦٠ وحتى ٢٠٠٨ وقد توصلا إلى أن زيادة نسبة التعليم بالنسبة للنساء يؤثر تأثيرا سلبيا في زيادة نسبة التنمية في الإنتاج الإجمالي.

كما بحث بناوت في عام ١٩٨٩ باستخدام بيانات اللافتات في ٩٦ دولة في السنوات ما بين ١٩٦٠ إلى ١٩٨٥ ليعرف الآثار البعيدة المدى لمعدل تسجيل النساء والرجال في المدارس الابتدائية والمتوسطة على التنمية الاقتصادية. كما قد اعتمد طريقة مربعات صغرى عادية، وتوصل إلى أن تسجيل كل من النساء والرجال في المرحلة الابتدائية يكون له تأثير إيجابي ودال على التنمية الاقتصادية، لكن التسجيل في المرحلة المتوسطة كانت له آثار محدودة،كما توصل إلى أن الدول النامية لاسيما الدول الفقيرة نجد فيها أن زيادة نسبة الفتيات في التعليم في المرحلة المتوسطة يكون له تأثير على التنمية الاقتصادية أكثر من تأثير نسبة الأولاد في المدراس في المرحلة الابتدائية. كما ناقش برومت (٢٠٠٨) آثار التمييز الجنسي في التعليم في ٧٢ دولة من خلال بيانات اللافتات في السنوات ما بين ١٩٦٥ إلى ١٩٨٤. واستخدم في بحثه مؤشرات الفرق في جميع سنوات الدراسة وفوارق التسجيل في المرحلة الابتدائية والمتوسطة من أجل معرفة نسبة التمييز وتوصل إلى أن فقدان الاستثمار في تعليم النساء له تأثير سلبي في التنمية الاقتصادية وفي الدول النامية تكون المساواة بين الجنسين أهم مقارنة بغيرها من الدول. كما بحث شيباني وافشاري (١٩٨٢) التمييز الجنسي والتنمية الاقتصادية في إيران. ناقشت هذه الدراسة آثار التنمية الإنسانية على مكانة النساء في كل محافظة من المحافظات الإيرانية وافترضت الدراسة أن هناك علاقة U معكوسة بين التمييز

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

الجنسي والتنمية الاقتصادية. أظهرت النتائج الخطية وغير الخطية للعلاقة بين التمييز الجنسي والمتغيرات المستقلة أن العلاقة بين التمييز الجنسي ولوغاريتم للنتاج المحلي الإجمالي هي علاقة سلبية، كما توصلت إلى أن العوامل الثقافية والتقليدية كانت ذات تأثير أكبر على التمييز الجنسي مقارنة بالعوامل الاقتصادية.

المفاهيم النظرية

إن بنية المجتمع الإيراني كانت حتى العهد القاجاري هي البنية التقليدية – الدينية، وهذه الحالة كانت نتيجة للشكل المتبع في العهد الصفوي. في تلك الفترات كان اقتصاد البلاد يعتمد الزراعة وعلى الرغم من أن حال المرأة الإيرانية كان يختلف من امراة إلى أخرى حسب ما يكون عليه موقع تلك المرأة والأعراف والتقاليد التي تحيط بها، لكن بشكل عام يمكن القول إن النساء كانت تعيش واقعا دونيا وكانت أدوارهن تقتصر على الإنجاب والقيام بالأمور المنزلية وفي بعض الأحيان الأمور الزراعية ولم تكن للمرأة آنذاك أدوار خارج البيت (بهنام، ١٣٥٦: ١٣).

وبمرور الوقت أخذت الوظائف الجديدة تنتشر في المدن والأرياف وبات الاقتصاد القروي يفقد مكانته في المدن والقرى ويحل محله الاقتصاد الصناعي الجديد. وهذا الواقع الجديد ساهم في خلق علاقات جديدة في المجالات الاقتصادية كما اتسع الاستثمار الداخلي والخارجي، وزاد الطلب على المنتوجات الزراعية والصناعات اليدوية التي تقوم بها النساء بحيث أثرت هذه التحولات على طرق الحياة في تلك الحقب الزمنية (موحد وآخرون، ١٣٨٤: ١٠٩). وعلى الرغم من أن هذا الواقع الجديد بالنسبة للمرأة زاد من مسؤولياتها بجانب مسؤولية الأم والزوجية إلا أن المشاركة في الإنتاج زاد من سلطة المرأة ومكانتها في البيت وخفض من نسبة الفروق بين مكانة المرأة والرجل في المجتمع. إن خلق فرص متزايدة لعمل النساء أدى إلى عدم معارضة الأسر لتعليم النساء وانخراطهن في الأعمال والوظائف (عماد زاده، ١٣٨٢: ١٢٧-١٣٢). وبهذا الشكل وخلال العقدين الأخيرين قبل الثورة الإسلامية شهدت النظرة المجتمعية في إيران تجاه المرأة تحولا كبيرا لكنها مع ذلك كان تحولا بطيئا. لكن أهم تحول شهدته هذه القضية يعود للثورة الإسلامية حيث شهدت الثورة والتظاهرات ضد النظام السابق مشاركة واسعة من النساء ما كشف أن النساء لم يعد يقتصر دورهن في الأسرة والنشاطات المنزلية بل إن المشاركة في النشاطات الاجتماعية أيضا هي جزء من حقوقها. هكذا شهدت إيران تحولا كبيرا في مكانة المرأة الاجتماعية في المجتمع وهي الثورة الإسلامية (جار اللهى، ١٣٧٢: ٢٣). كما ظهرت الحركة النسوية التي تشمل حركات سياسية وإيديولوجية واجتماعية بهدف مشترك وهو تحقيق مساواة بين المرأة والرجل في المجالات السياسية والاقتصادية والشخصية والاجتماعية وكذلك الحصول على فرص متساوية مع الرجال في مجال العمل وتعيين راتب للأم مقابل راتب الرجل العامل.

إن نشطاء حقوق المرأة (النسويين) يعتقدون أنه لا ينبغي أن يكون الجنس عاملا في تحديد المكانة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع؛ لأنهم يرون أن المرأة والرجل يجب أن يحصلا على حقوق متساوية في كافة المجالات، وهم بذلك يؤمنون بالمساواة الجنسية وأن الرجل والمرأة يجب أن يكونا متساويين في الحقوق والواجبات. لقد ركز النسويون جهودهم على

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

التهديدات التي تواجه قضية المساواة الجنسية وتحسين واقع النساء والتعامل مع هذه المسائل المتعلقة بالمرأة ومكانتها في المجتمع.

لقد ظهرت الحركة النسوية في القرن العشرين منذ "انتشار أول ميثاق لحقوق الإنسان". لقد آمن الكثير من الناس بهذه الحقوق بعد أن أدركوا أن النساء تضطهد في المجتمعات الذكورية: إن بعض حقوق النساء تتضمن: الاستقلالية الجسدية والحرية في ذلك، وحق الرأي، وحق العمل، وحق الراتب المتساوي بسبب العمل الواحد، وحق الملكية، وحق التعليم، وحق المشاركة في الجيش، وحق المشاركة في العقود القانونية وفي النهاية حق الوصاية على الأبناء وحق الزواج الحر والحرية الدينية والحرية أمام جميع القرارات وحق القيام بالأعمال دون إذن من زوجها.

الاطار النظري

إن التمييز العنصري يشمل كافة أشكال التمييز والحرمان والمحدودية وفق عامل الجنس، وعادة ما يكون الهدف من وراء التمييز هو إلغاء الحقوق والمساواة والحريات الأساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والمدنية أو أي مجال آخر يكون للنساء الحق في الحضور والمشاركة بغض النظر عن جنسهن ونوعهن البشري، وبناء على المساواة بين الرجال والنساء، هل ما نشاهده من تمييز هو أمر طبيعي أو اجتماعي ووليد ثقافة المجتمعات البشرية؟ إذا كان هذا التمييز هو وليد المجتمعات فكيف حصل ذلك وأي مراحل سلكها ليصل إلى ما وصل إليه اليوم؟

إن التنمية الإنسانية والتنمية الدائمة تتطلب ضرورة الاهتمام بتنمية وتطوير شامل لجميع أفراد المجتمع، لذا نجد في برامج التنمية يهتمون كثيرا بقضية التمييز الجنسي، ومن أجل تقليل نسبة عدم المساواة الجنسية ليس هناك حل سوى معرفة عوامل عدة كالعوامل الاجتماعية والثقافية والتعليمية. إن الاستفادة غير العادلة من الإمكانيات بين الرجال والنساء تظهر أن التنمية الحقيقية لم تتحقق بعد. ونجد في كل مجتمع وبيئة بعض المبررات الثقافية والاجتماعية لممارسة هذا التمييز بحق المرأة. إن تغيير هذا الواقع وتقليل نسبة التمييز إذا لم يعالج الجذور والأسباب الرئيسة المتمثلة بالعوامل الاجتماعية والثقافية فإنه إن لم نقل لن يكون ذات جدوى وفائدة فإنه بكل تأكيد سيحمل البلاد كثيرا من التكاليف. ويمكننا القول إن معظم اهتمام النظريات النسوية تتمحور حول قضية المساواة وقضية الفروق بين الرجل والمرأة، فالنسوية الليبرالية المتأثرة بالمفاهيم الليبرالية تعتقد بالمساواة الجنسية بشكل كامل. وهذا التيار يؤكد "الجوهر الإنساني المشترك" بين الجنسين، ويعتقد أنصاره أن الكثير من الفروق بين الجنسين هي فروق مكتسبة وليست ذاتية، وهي في كثير من الأحيان تكون نتيجة للتميز الموجود في المجتمعات. إن النسوية الليبرالية تعتقد أن الطريق الأمثل لمعالجة هذه الظواهر هو المساواة الكاملة بين الجنسين ومكافحة تفكيك الأدوار وتعميم الحقوق الإنسانية للنساء كذلك. إن عدم المساواة الجنسية في الاقتصاد لاسيما سوق العمل هي إحدى أهم القضايا التي تتأثر بقضية التمييز الجنسي وهي ناتجة عن الاختلافات الجنسية في الاستثمار الإنساني وإطار سوق العمل والقيم الثقافية المتعلقة بمكانة المرأة ودورها في المجتمع. إن النظرية الكلاسيكية الجديدة تحتل أهمية في هذا الصدد لأنها تقوم بتوضيح الفروق الناتجة عن استغلال المرأة ما يؤدي إلى انخفاض معدل الرواتب لدى النساء مقارنة بالرجال. لكن مع ذلك وانطلاقا من هذه الحقيقة ألا

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

وهي أن نسبة النساء المتعلمات هي أقل من الرجال وإن ذلك له تأثير على نسبة العمل لدى النساء وعليه تقوم نظرية الطاقة الإنسانية على أساس فرضيات لا تعقد مذاهب أخرى بصحتها بما فيها نظرية سوق العمل المجزأ والنظرية الجنسية. إن الدور الرئيس للنظرية الجنسية هو أنه يمكن اعتبار مكانة المرأة في سوق العمل كجزء من كل النظام الاجتماعي الذي تعيش فيه المرأة. إن قيمة هذه النظرية تكمن في كونها تحثنا على التفكير في الأسباب الاجتماعية والجذور الرئيسة في فصل سوق العمل حسب الجنس.

هناك أربع عناصر تعتبر مؤشرات في نظريات التمييز الجنسي، الأول: إن المرأة والرجل ليست لهما ظروف مختلفة في المجتمع فحسب بل إن لديهما مكانة غير عادلة. فالنساء مقارنة مع الرجال الذين يكونون في نفس الظرف والمهنة، تتمتع بحقوق ومزايا ومكانة اجتماعية وفرص أقل. وهذه المكانة الاجتماعية قد تكون متأثرة بالطبقة أو العرق أو المهنة أو المكانة أو الدين أو المستوى التعليمي أو غيرها من العوامل الاجتماعية الأخرى. الثاني: إن هذا التمييز وعدم المساواة يكون منشؤه نظام المجتمع وليس له عوامل خَلقية أو شخصية قد تكون بين الرجل والمرأة. الثالث: إن مضمون نظرية التمييز هو أنه وعلى الرغم من إمكانية وجود اختلافات بين الناس من حيث الطاقات والمواهب والخصائص لكن ليس هناك دليل على وجود تفوق طبيعي بين الجنسين. إن التمييز الجنسي تجاه المرأة في كونها تتمتع بسلطة وإمكانيات أقل في تلبية حاجاتها في حين أنها تشارك الرجل وجودَ الحاجة وضرورة تحقيقها. الرابع: هو أن جميع نظريات التمييز الجنسي تفترض أن كلا الجنسين يستطيع مواجهة الأنظمة والظروف الاجتماعية العادلة بنفس المستوى من التعامل والتفاعل. بعبارة أخرى أنه من الممكن إحداث تغيير في مكانة المرأة ودورها.

فرضيات البحث:

١-يبدو أن هناك علاقة بين التمييز الجنسي وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الثالثة في مدينة طهران.

٢-يبدو أن هناك علاقة بين التمييز الجنسي الديني وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الثالثة من مدينة طهران.

٣-يبدو أن هناك علاقة بين التمييز الجنسي البيولوجي وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الثالثة من مدينة طهران

٤-يبدو أن هناك علاقة بين التمييز الاجتماعي وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الثالثة من مدينة طهران.

٥-يبدو أن هناك علاقة بين التمييز الثقافي وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الثالثة من مدينة طهران.

٦- يبدو أن هناك علاقة بين التمييز السياسي وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الثالثة من مدينة طهران.

منهج البحث

إن البحث الحالي من حيث الهدف والغاية فهو دراسة توظيفية بالاعتماد على الطريقة الخطية والاستفادة من أداة الاستمارة في المنطقة الثالثة من مدينة طهران العاصمة. وشكّل مجتمع البحث المواطنون المقيمون في هذه المنطقة والتي تجاوزت أعمارهم

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

الثامنة عشرة عاما. وفق مركز الإحصاء لعام ١٣٩٥ فقد كان عدد السكّان في هذه المنطقة ٢٩٦٩٨٧ شخصا وهي تشمل أحياء أمانية وجردن وشهر فجر وونك وداوودية ودروس، وقلهك، واختيارية، واحتشامية، وكاووسية. من بين الأحياء المذكورة تم اختيار ٣٨٤ شخص بشكل عشوائي وباستخدام قانون كوكران (والذي قدر النسبة الدالة إحصائيا بين احتمالية وجود الصفة من عدمها٥%). ومن أجل تقييم متغير التمييز الجنسي استفدنا من استمارة الباحث والتي صيغت باعتماد الخيارات الخمس. كان مجموع الأسئلة في الاستمارة ٩٨ سؤالا. ومن أجل تقييم المتغيرات المستقلة اعتمدنا عامل «التمييز الجنسي أي احتكار المجاميع، والمكانة، والمزايا والمواهب في المجتمع بحيث يتمتع به جنس واحد ويحرم الجنس الآخر»(شهشهانی، ١٣٨٠:١٦). وكانت المكونات هي: العوامل الاقتصادية والعوامل الثقافية والعوامل المذهبية والعوامل السياسية والعوامل البيولوجية والعوامل الاجتماعية، وقد تمت الإجابة عليها من خلال نموذج ليكرت للخيارات. في استمارة البحث من السؤال الثاني وحتى الـ ٥٤ أي الـ ٥٣ سؤالا كانت حول التمييز الجنسي. ونظرا لأن طريقة الإجابة هي نموذج ليكرت كان ماكزيمم الدرجة لكل سؤال هي ٥. وعليه كان مجموع المكزيمم في هذه الأسئلة البالغ عددها ٥٣ سؤالا هي ١٦٥. ومن بين هذه الأسئلة (٥٣) كان ١٧ سؤالا(أسئلة ٦-١٢-١٣-١٤-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٢-٢٤-٢-46-43-30-26-5 (48-47) قد أظهر فقدان التمييز الجنسي وليس وجوده. وعليه ينبغي قصم درجة هذه الأسئلة وهي ٨٥ درجة من الدرجة العامة أي ١٦٥. وإذاتكون الدرجة النهائية للتمييز الجنسي في هذا البحث ٨٠ (١٦٥ بقصم ٨٥). وفيما بعد تقسم هذه الدرجة (٨٠) على ثلاث طبقات: الدرجة ١ حتى ٢٧ تظهر أن المستطلعة آراؤهم يعتقدون بوجود نسبة قليلة من التمييز الجنسي، والدرجة ٢٨ حتى ٥٥ تظهر أن الأشخاص الذين أجابوا على الأسئلة كانوا يعتقدون بنسبة متوسطة من التمييز فيما كان الدرجة بين ٥٦ وحتى ٨٠ تظهر أن المستطلعين يعتقدون بنسبة عالية من التمييز.

وفي هذا البحث ومن أجل تقييم صدق الاستمارة استفدنا من معايير المحتوى، ومن أجل معرفة صحة وصدق التمييز الجنسي استفدنا من آراء المتخصصين والخبراء في هذا المجال. ومن أجل تقييم ومعرفة نسبة استمرارية الاستمارة استخدمنا نموذج معامل ألفاى كرونباخ. كانت نسبة معامل ألفاي كرونباخ ٧٣%. كما تم حذف الإجابات التي لها ارتباط قليل مقارنة بغيرها مع سائر المتغيرات. والنسبة التي حصلت أظهرت معاملا مقبولا من أجل الاعتماد عليها والترابط الداخلي بين البيانات في الاستمارة. ومن أجل تحليل ومناقشة البيانات ونتائج الاستمارة نبحث أولا هل كان توزيع البيانات قد تم بشكل عادل وقد توصلنا إلى توازن التوزيع باعتماد طريقة اختبار كولموغوروف-سميرنوف. كما يظهر في الجدول التالي ويبين الجدول أن النسبة الحاصلة أعلى من معدل (Asymp. Sig) إذاً فإن البيانات تم توزيعها بشكل عادل كما أن المتغيرات المستقلة والتابعة حظيت بتوزيع عادل ويمكن اعتماد تحليلات بارامتريك (معامل الانحدار الترابطي) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

إن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن التنمية الاقتصادية مع تغييرات جذرية وأساسية في الاقتصاد وزيادة طاقات الإنتاج مثل الطاقات المادية والإنسانية والاجتماعية. في التنمية الاقتصادية يتحقق نمو نسبي في الإنتاج لكن بجانبه تتغير كذلك المؤسسات الاجتماعية، أما التنمية الاجتماعية فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بطرق العيش والحياة في المجتمع. وفي المجالات المادية

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

تتركز حول زيادة نسبة الرفاهية في الحياة العامة من خلال خلق ظروف مناسبة فى الصحة والسكن والتعليم وكيفية أوقات الفراغ ومكافحة الفقر وسوء التغذية.

التعريف الإجرائي

التمييز الجنسي الاقتصادي: (المشاركة في سوق العمل – الدخل- نوع العمل) التمييز الجنسي الديني (المعتقدات الدينية – القيام بالطقوس الدينية)، التمييز الجنسي البيولوجي (العمر – الجنس)، التمييز الجنسي الاجتماعي (الدراسة، الأسرة، عدم المساواة في التعليم)، التمييز الجنسي الثقافي (الإعلام، القومية، المعتقدات الثقافية)، التمييز الجنسي السياسي (القوانين- مشاركة النساء في السياسة).

التنمية الاقتصادية الاجتماعية: مستوى الدخل – مستوى الدراسة- حضور النساء في المجتمع – القدرة على الشراء- نسبة العمل- التشكلات (ngo)- أوقات الفراغ – المشاركة الاجتماعية- الأمل في الحياة- كيفية التغذية- الرفاه العام – الأمن الفردي والجماعي – حقوق المواطنة- العدالة الاجتماعية- نسبة الخصوبة.

الجدول رقم ١– اختبار كولموغوروف-سميرنوف من أجل المعرفة المعيارية للاستمارة

المتغير	المعدل	الانحراف المعياري	Z كولموغوروف-سميرنوف	Asymp. Sig. (2-tailed)
التمييز الجنسي	٢,٤٦	١,٧٠٧	١,٩٩٦	٠,١٣٦
التمييز الجنسي (الاقتصادي، الديني، البيولوجي، الاجتماعي، الثقافي، السياسي)	١,٩٣	٩٢٣,	١,٧٩٨	٠,١٥٦

المصدر: نتائج الدراسة

يتم تحليل النتائج بالاعتماد على تقنية SPSS 23 في مستويين الإحصاء التوصيفي – والإحصاء الاستقرائي.

نتائج البحث

نظرا إلى نتائج البحث التي تم تجميعها بعد مشاركة ٣٨٤ شخص تبينت أن نسبة الإحصاء التوصيفي لمتغير الجنس في الجدول رقم ١ كانت كالتالي: حى امانيه من مجموع ٢٢٣ شخص من الرجال، ١٠/٣١ بالمئة، حى جردن ٨/٩٦، حى شهرك فجر ٨/٠٧ بالمئة، حى ونك ١١/٦٥ بالمئة، حى داوديه ١١/٢١ بالمئة، حى دروس ١٠/٧٦ بالمئة، حى قلهك ١١/٦٥ بالمئة، حى اختياريه ٩/٨٦ بالمئة، حى احتشاميه ٩/٤١ بالمئة، حى كاووسيه ٨/٠٧ بالمئة، كما بالنسبة للنساء فمن مجموع ١٦١ امرأة كان: حى امانيه ١١/٨٠ بالمئة، حى جردن ٦/٨٣، حى شهرك فجر ١٣/٠٤ بالمئة، حى ونك ٩/٩٣ بالمئة، حى

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

داوودیه ۷/۴۵ بالمئة، حی دروس ۱۱/۱۸ بالمئة، حی قلهك ۸/۶۹ بالمئة، حی اختیاریه ۹/۳۱ بالمئة، حی احتشامیه ۸/۰۷ بالمئة، حی کاووسیه ۱۳/۶۶ بالمئة.

تحلیل فرضیات البحث

الفرضیة الأولی: یبدو أن هناك علاقة دالة بین التمییز العنصري وبین التنمیة الاقتصادیة والاجتماعیة في المنطقة الثالثة من مدینة طهران.

نظرا إلی نتائج الجدول رقم ۱ فإن نسبة العلاقة الحاصلة في البحث في هذه الفرضیة کانت (۰/۰۰۰) وهي أقل من النسبة الدالة (۰/۰۵). وکذلك ونظرا إلی نسبة معامل الارتباط لبیرسون (۰/۷۰۴) للعوامل الاقتصادیة یمکن القول أن هناك علاقة إیجابیة وقویة، بمعنی کلما کانت العوامل الاقتصادیة المؤثرة علی التمییز الجنسي کثیرة کلما ازدادت نسبة التنمیة الاقتصادیة والاجتماعیة تبعا لذلك.

الفرضیة الثانیة: یبدو أن هناك علاقة دالة بین التمییز الدیني وبین التنمیة الاقتصادیة والاجتماعیة في المنطقة الثالثة من مدینة طهران. نظرا إلی نتائج الجدول رقم ۱ فإن نسبة العلاقة الحاصلة في البحث في هذه الفرضیة کانت (۰/۰۰۰) وهي أقل من النسبة الدالة (۰/۰۵) وکذلك ونظرا إلی نسبة معامل الارتباط لبیرسون (۰/۲۴۳-)، یمکن القول أن هناك علاقة سلبیة وضعیفة، بمعنی کلما کانت العوامل الدینیة لمؤثرة علی التمییز الجنسي کثیرة کلما قلت نسبة التنمیة الاقتصادیة والاجتماعیة تبعا لذلك. الفرضیة الثالثة: یبدو أن هناك علاقة دالة بین التمییز االجنسی البیولوجي وبین التنمیة الاقتصادیة والاجتماعیة في المنطقة الثالثة من مدینة طهران. نظرا إلی نتائج الجدول رقم ۱ فإن نسبة العلاقة الحاصلة في البحث في هذه الفرضیة کانت (۰/۰۰۰) وهي أقل من النسبة الدالة (۰/۰۵). وکذلك ونظرا إلی نسبة معامل الارتباط لبیرسون (۰/۴۰۴-) للعوامل البیولوجیة المؤثرة في التمییز الجنسي یمکن القول یمکن القول أن هناك علاقة سلبیة ومتوسطة، بمعنی کلما کانت العوامل البیولوجیة المؤثرة علی التمییز الجنسي کثیرة کلما قلت مؤشرات التنمیة الاقتصادیة والاجتماعیة تبعا لذلك. الفرضیة الرابعة: یبدو أن هناك علاقة دالة بین التمییز الجنسی الاجتماعي وبین التنمیة الاقتصادیة والاجتماعیة في المنطقة الثالثة من مدینة طهران. نظرا إلی نتائج الجدول رقم ۱ فإن نسبة العلاقة الحاصلة في البحث في هذه الفرضیة کانت (۰/۰۰۰) وهي أقل من النسبة الدالة (۰/۰۵). وکذلك ونظرا إلی نسبة معامل الارتباط لبیرسون (۰/۶۱۴) للعوامل الاجتماعیة المؤثرة علی التمییز الجنسي یمکن القول أن هناك علاقة إیجابیة ومرتفعة نسبیا ، بمعنی کلما کانت العوامل الاجتماعیة المؤثرة علی التمییز الجنسي کثیرة کلما زادت نسبة التنمیة الاقتصادیة والاجتماعیة تبعا لذلك.

الفرضیة الخامسة: یبدو أن هناك علاقة دالة بین التمییز الجنسي الثقافي وبین التنمیة الاقتصادیة والاجتماعیة في المنطقة الثالثة من مدینة طهران. نظرا إلی نتائج الجدول رقم ۱ فإن نسبة العلاقة الحاصلة في البحث في هذه الفرضیة کانت (۰/۰۰۰) وهي أقل من النسبة الدالة (۰/۰۵). وکذلك ونظرا إلی نسبة معامل الارتباط لبیرسون (۰/۶۸۱-) للعوامل

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

الثقافية المؤثرة على التمييز الجنسي يمكن القول أن هناك علاقة سلبية ومرتفعة ، بمعنى كلما كانت العوامل الثقافية المؤثرة على التمييز الجنسي كثيرة كلما قلت مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تبعا لذلك. الفرضية السادسة: يبدو أن هناك علاقة دالة بين التمييز الجنسي السياسي وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الثالثة من مدينة طهران. نظرا إلى نتائج الجدول رقم ١ فإن نسبة العلاقة الحاصلة في البحث في هذه الفرضية كانت (٠/٠٠٠) وهي أقل من النسبة الدالة (٠/٠٥). وكذلك ونظرا إلى نسبة معامل الارتباط لبيرسون (٠/٣٣١) للعوامل السياسية المؤثرة على التمييز الجنسي يمكن القول أن هناك علاقة إيجابية ومتوسطة ، بمعنى كلما كانت العوامل السياسية المؤثرة على التمييز الجنسي كثيرة كلما زادت مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تبعا لذلك

الجدول رقم ٢ – معامل الترابط بين المتغيرات المستقلة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية

المتغير	التنميةالاقتصادية والاجتماعية	المستوى الدال	العدد
التمييز الجنسي الاقتصادي	٠/٧٠٤	٠/٠٠٠	٣٨٤
التمييز الجنسي الديني	-٠/٢٤٣	٠/٠٠٠	٣٨٤
التمييز الجنسي البيولوجي	-٠/٤٠٤	٠/٠٠٠	٣٨٤
التمييز الجنسي الاجتماعي	٠/٦١٤	٠/٠٠٠	٣٨٤
التمييز الجنسي الثقافي	-٠/٦٨١	٠/٠٠٠	٣٨٤
التمييز الجنسي السياسي	٠/٣٣١	٠/٠٠٠	٣٨٤

نموذج تحليل الانحدار

الجدول رقم٣– ملخص نموذج تحليل الانحدار

نموذج	R	R Square	المعامل المعدلة	الانحراف المعياري المقيم
١	٠/٥٣	٠/٦٢	٠/٤٩	٤/٩٦

بعد مناقشة الجدول أظهرت النتائج أن العوامل الاقتصادية والدينية والاجتماعية والبيولوجية والثقافية والسياسية قادرة أن تكشف ما نسبته ٦٢% من التغييرات التي تطرأ على متغير التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

الجدول رقم ٤– تحليل تباين نموذج تحليل الانحدار

النموذج	مجموع المربعات	نسبة الحرية	متوسط مربعات	F	Asymp. Sig. (2–tailed)
Regression	١٧/٩٦٣	١	٢٤/٥٤٣	٢/٦٣٨	٠/٠٣١
Residual	٣١٠٥/٧٣١	٣٨٣	١٣/٦٧٨		
مجموع	٣١٢٣/٤٩٤	٣٨٤			

نظرا إلى الجدول فإن تحليل التباين وفق مقدار (Asymp. Sig. (2–tailed يظهر أن نموذج تحليل الانحدار يستطيع أن يتوقع بشكل دال تغييرات متغير التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم ٥–المعامل المؤثرة في متغير التنمية الاقتصادية والاجتماعية

النموذج	المعامل غير المعيارية B		المعامل المعيارية Beta	t	Asymp. Sig. (2–tailed)
Constant	٢١/٨٩٣	١/٩٩٢		٦/٩٣٦	٠/٠١٤
التمييز الجنسي الاقتصادي	٠/٤٣٠	٠/٤٢٥	٠/٧٧٣	٤/٧٣٩	٠/٠٠١
التمييز الجنسي الدينى	٠/٢٩٨	٠/٠٥٧	٠/٢١٨	٤/٨٦٢	٠/٠٠٤
التمييز الجنسي البيولوجي	٠/٤٢٥	٠/٠٣٤	٠/٤٦١	٢/٤١٩	٠/٠٤٧١
التمييز الجنسي الاجتماعي	٠/٣٧٢	٠/٥٧٢	٠/٥٧٦	٣/٨٣١	٠/٠٠٠
التمييز الجنسي الثقافي	٠/٣٣٦	٠/٥٨٢	٠/٦١٧	٤/١٩٤	٠/٠٣٢
التمييز الجنسي السياسي	٠/٤٤١	٠/٥١٣	٠/٣٤٢	٣/٩٣٨	٠/٠١١

إن دراسة حجم (Asymp. Sig. (2-tailed أظهر أن كلا من المتغيرات المستقلة لها دلالة دالة مع متغير التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بحيث كانت العوامل الاقتصادية بينت ٧٧% من التغييرات في متغير التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما بينت العوامل الدينية ٢١% وكان نصيب العوامل البيولوجية ٤٦ %والعوامل الاجتماعية ٥٧% والثقافية ٦١ % وأخيرا السياسية بلغت نسبتها ٣٤% في التأثير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

المناقشة والاستنتاج

إن فهم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين التمييز الجنسي تعتبر البنية التحتية والأساس الضروري لأي تقدم. وهذا الموضوع من المواضيع المهمة التي يبحث حولها واضعو السياسات الاقتصادية والاجتماعية. في هذا البحث ناقشنا العلاقة بين التمييز الجنسي وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكما بينت النتائج إن التمييز الجنسي الاقتصادي كان له أكبر الأثر في معرفة العلاقة بين التمييز الجنسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة المدروسة (المنطقة الثالثة من مدينة طهران). وكذلك فإن الاهتمام بالعوامل الثقافية والاجتماعية أمر مهم. لكن ونظرا إلى أن النظريات الاقتصادية والنظريات في مجال علم الاجتماع تضع العوامل الاقتصادية (نظير العمل والدخل والاستثمار والمشاركة الاقتصادية و...) والثقافية في برامج التنمية كأساس نجد أن هذه العوامل أيضا تكون بمثابة بنية تحتية في الحصول على الفرص الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. إن تقليل نسبة التمييز الجنسي في العوامل الثقافية لاسيما في مجال التعليم وزيادة الاستثمار والعمل لها تأثير إيجابي ودال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في إطار التأثير الإيجابي للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتمييز الجنسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن القول إن تقليل نسبة التمييز الجنسي في العوامل الثقافية يؤثر بشكل مباشر في زيادة نسبة النساء في الطاقة الإنسانية العاملة، ونتيجة لذلك يزداد متوسط الطاقة الإنسانية والتي لها تأثير في زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة فاعلية النساء ونسبة مشاركتهن في الحياة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية للمجتمع. إن الطاقة النسائية العاملة واستثمارها لها آثار إيجابية. إن عمل المرأة سواء كان في الدوائر أو الأعمال المنزلية كالمهن والحرف اليدوية لها تأثير في دخل الأسر. ويبدو أن هذه الأشغال والمهن لاسيما للأسر الفقيرة لها دور كبير وحيوي في استقرار الحياة اليومية لها. وهو بحد ذاته دليل على حصول النساء على التعليم والتكنولوجية وجميع أسواق (العمل، الأرض، والقيمة). إن زيادة نسبة حصول النساء على العوائد المالية من خلال زيادة انخراطهن في الأسواق يؤدي إلى تقليل نسب الفقر ويساهم في زيادة التنمية الاقتصادية، كما يؤثر في مستقبل المجتمع والأبناء من خلال تراكم الدخل والطاقة الإنسانية التي تنتهي إلى التنمية الاقتصادية وتراجع معدلات الفقر في المستقبل.

إن مراجعة البحوث السابقة في هذا المجال تظهر لنا أن نتائج فرضيات هذا البحث (لاسيما العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية) جاءت مؤيدة لبحوث مثل بحث هيل و كينک (١٩٩٥)، ودالر وحتى (١٩٩٩)، كلاسن (٢٠٠٢)، باليامونه–لوتز ومككيليوري (٢٠٠٧). بناوت (١٩٨٩) بارو و لى (١٩٩٤) صادقى (١٩٩٥) دالر وحتى (١٩٩٩) كلاسن و لامانا (٢٠٠٣) باليامونه–لوتز و مكيليورى (٢٠٠٧) برومت (٢٠٠٨) تانسل و كونكر (٢٠١٢) ثونن و دلبرو (٢٠١٤) نانسى فورسيت و زملائه في عام ٢٠٠٣ استفان نولز وباول لوجلر فى عام ٢٠٠٢ برتوى و زملاؤه (١٣٨٨) برزانى وحاتمى (١٣٨٩) آذربايجانى ومصطفايى (١٣٩٠) شيبانى وافشاري فى عام ١٣٨٢. وأظهرت نتائج جميع هذه البحوث المذكورة أن العوامل الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، تابع الناتج الإجمالي العام، متغير الاستثمار، تنمية الاستثمار، التوظيف، مشاركة النساء الاقتصادية) والعوامل الثقافية والاجتماعية (التعليم، المشاركة الاجتماعية، التكاليف

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

الباهظة للتعليم، زيادة نسبة إقبال النساء على التعليم، الاستثمار في تعليم النساء، مستوى التعليم، معدل سنوات التعليم في المرحلة المتوسطة) لها علاقة سلبية بالتمييز الجنسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن التمييز له تأثير سلبي في التنمية الاقتصادية من أبعاد مختلفة، ففي الأبعاد العامة يزيد التمييز الجنسي في سوق العمل تكاليف العمال من خلال شطب الأسواق التنافسية ومن جانب آخر ومن خلال تقليله لنسبة الاستثمار يخفض التنمية الاقتصادية. وحدوث شرخ في الحصول على موارد العمل يؤدي إلى حدوث خلل في خصصة الموارد التي بدورها تؤدي إلى فقدان المهن وموارد العمل وعوائد سيئة كنتيجة للحصول على الخدمات الرفاهية كما يقلل من نسبة الاستثمار وبالتالي يكون له تأثير سلبي في التنمية الاقتصادية. وفي الأبعاد الجزئية يرفع التمييز الجنسي في سوق العمل والحصول على الموارد تكاليف عدم المساواة الجنسية وهذا الشرخ في الحصول على الموارد يؤثر على مكانة المرأة وسلطتها في الأسرة والاستثمار في التعليم وصحة الأبناء ومن خلال تقليل الطاقة الإنسانية يؤثر تأثيرا سلبيا في التنمية الاقتصادية. إن عدم الاهتمام بعوامل ثقافية كتعليم النساء من خلال تقليل الطاقة الإنسانية يزيد من كلفة الاستقرار المجتمعي كما يقلل التنمية الاقتصادية على المدى البعيد بعد تغيير مجرى الاستثمار والتأثير فيه. إن هذه النتائج يمكن لها على صعيد وضع السياسات دلالتان هامتان: نظرا إلى أن التنمية في أبعادها المختلفة هي قضية غير قابلة للإعادة وإن تقليل التمييز الجنسي في بعض المجالات كالتعليم والعمل والدراسة لن يكون معكوسا فعليه ومن أجل الحصول على تنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة ودائمة يبدو أن تدخل السياسات الوضعية من أجل زيادة نسبة حضور المرأة في المجالات التالية أمر ضروري وسنورد في السطور التالية بعض المقترحات والتوصيات في هذا الخصوص.

في المنطقة الثالثة من طهران ونظرا إلى نسبة التعليم والطبقة الاجتماعية العالية للسكان فالنساء يحظين بحضور في المجتمع والنشاطات المدنية والقضايا المتعلقة بالمرأة مثل العمل والمساواة التعليمية كما أن النساء يتمتعن في هذه المنطقة بنسبة عالية من الوعي بالحقوق ويهتمن بالقضايا من أجل القضاء على التمييز الجنسي لذا نجد أن في هذه المنطقة تقام بعض الفعاليات من أجل معرفة مكانة المرأة ودورها.

المقترحات والتوصيات

نظراً إلى أن تقليل نسبة التمييز الجنسي يساهم في زيادة التنمية الاقتصادية ويهيئ الظروف والمناخ اللازم لهذه التنمية فإن التخطيط والعمل المنظم يؤدي إلى الوصول إلى هذه الغاية ويسهل تحقيقها.إن الدراسات حول التمييز الجنسي وتأثيره في التنمية الاقتصادية تظهر أنه وعلى الرغم من أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تزيد من مؤشرات حصول المرأة على التعليم والعمل إلا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكنها أن تكون وحدها عاملا مغيّرا لمكانة المرأة بل إن الإطار الثقافي أيضا يلعب دورا مهما في تحديد مكانة المرأة ودورها في المجتمع. وعليه فإنه ومن أجل الوصول إلى المساواة الجنسية فهناك حاجة إلى تخطيط منظم من أجل إعادة تعريف التقاليد والأعراف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع. ولذا فإن تدخل الحكومات والقيام بالسياسات الإصلاحية على المستويين المحلي والدولي يمكنه التسريع في هذه العملية ويساهم في حصول

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

النساء على فرص اقتصادية واجتماعية أكبر.

إن السعي لرفع التمييز الجنسي يحتاج إلى دعم وحماية من النساء اللواتي كان لهن حضور ومشاركة في المنظومة السياسية في البلاد، لذا يوصى بمشاركة النساء والناشطات في النشاطات الاجتماعية كما تشجع النساء المتعلمات واللواتي يشغلن مناصب مؤثرة وذات أثر في القرارات الجماعية والتنفيذية للحضور في مثل هذه النشاطات والأعمال التي تهدف إلى زيادة دعم النساء وتحقيق حقوقهن المشروعة. إن عدم الاستقرار في البرامج وعدم خلق رؤية موحدة في المجالات المختلفة يؤدي إلى فقدان العمل المؤثر والمستمر في مجال تقليل نسبة التمييز الجنسي في القطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وعليه فإن هناك حاجة للاهتمام بهذه النقطة في البرامج، كما يوصي البحث بدراسات حول هذا الموضوع بالإضافة إلى ضرورة توسيع وتطوير أدوات الإنتاج وأساليب التسويق وعمل النساء وتحسين العلاقات التجارية والوظيفية في الوظائف المتعلقة بالنساء والتي بدورها قد تساهم في خلق فرص عمل صغيرة للنساء الأخريات. وهذا يتطلب دعما للحلول الحساسة تجاه الجنس من أجل إزالة موانع زيادة الاعتبار بالنسبة للنساء، بمعنى آخر فإن هذه النشاطات قد تسهّل للنساء الحصول على القروض والاعتبارات من أجل الأعمال والمشاريع الخاصة بالنساء. كما أن الاهتمام بالبحوث حول مشاركة النساء الاقتصادية ومساواة فرص العمل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ودراسة قضايا المرأة في كافة المجالات ونشر تقارير حول هذه القضايا أمر بالغ الأهمية وتوصي به الدراسة وتؤكده. كما توصي الدراسة بتشكيل دورات تدريبية من أجل تعريف النساء بحقوقهن وخلق مناخ لزيادة الثقة بالنفس لدى النساء وتوعيتهن بقدراتهن الفردية وتقديم بحوث وحلول في مجال تنمية السياسات الداعمة للمرأة مثل تشكيل لجان تنشط في أعمال المرأة والعمل من أجل خلق فرص جديدة. كما يجب أن تجرى دراسات حول السياسات الاقتصادية الكبرى والتي تستطيع أن تفرض الاستقرار الاقتصادي من خلال خفض معدلات البطالة وتثبيت قدرت الشراء للنساء. وختاما تقترح الدراسة القيام بالمؤتمرات والبحوث ذات محتوى تشجيعي للنساء ومكافحة المعتقدات التقليدية والجنسية من خلال وزارة التربية والتعليم في المدارس والجامعات وكذلك التعليم غير الرسمي كوسائل الإعلام الجماعية من أجل خلق مساواة جنسية وتصحيح الأفكار والقوانين الإجبارية للنساء وتصحيح قوانين العمل والتأمين وتصحيح قوانين الرواتب وزيادة الاستثمار اللازم لتعليم النساء لاسيما في المناطق المحرومة التي لها قدرات مالية محدودة وضئيلة.

إن زيادة نسبة النساء في الوظائف الحكومية ودفع الرجال إلى الأشغال والوظائف الخاصة بهدف خلق فرص عادلة وتنمية فرص مشاركة النساء في الاقتصاد في برامج التنمية بالتأكيد على القطاعات الخاصة أمر بالغ الأهمية؛ ذلك أن القطاع الخاص هو من أهم القنوات المؤدية إلى تعزيز مشاركة النساء في الاقتصاد. في الخطوة الأولى يجب تقنين القوانين التي تضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للنساء في القطاعات الخاصة وفي المراحل التالية ينبغي تعزيز فرص استثمار النساء في الوظائف التي تتناسب مع طبيعة المرأة وخصوصياتها، كما يتوجب الاهتمام بأمور العمل والتعليم باعتبارهما عاملين رئيسين في وضع السياسيات والبرامج الاستراتيجية للتنمية.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

المصادر

۱- أذربایجانی، کریم و مصطفایی، هاجر. (۱۳۹۰). اثر نابرابری جنسیتی بر رشد اقتصادی و بهره‌وری کل عوامل تولید در کشورهای منتخب (تأثیر عدم المساوة بین الجنسین علی التنمیة الاقتصادیة واستفادة من کافة عوامل الإنتاج في البلدان المختارة) (۲۰۰۶-۱۹۹۳)، فصلیة تحقیقات اقتصادی راه اندیشه، الدورة ۱، الرقم ۲، صص ۱۱۲-۸۳.

۲- برزاتی، صادق. (۱۳۸۹). بررسی نگاه جنسیتی، تبعیض جنسیت به زنان در محیطکار (دراسة الرؤیة النظرة الجنسیة، التمییز الجنسي تجاه النساء في بیئات العمل)کاهنامه فانوس: تأهیل الشباب من خلال الإعلام، مجله فانوس، نشر آزاد، کابل.

۳- بهنام، جمشید ۱۳۵۶. *ساخت‌های خانواده و خویشاوندی در ایران* (البنیة الأسریة والعائلیة في إیران)، طهران: نشر خوارزمی.

٤- برتوی، بامداد؛ امینی، صفیار و جودرزی، امیر (۱۳۸۸) بررسی اثر نابرابری جنسیتی بر رشد اقتصادی ایران (دراسة آثار عدم المساواة الجنسیة علی التنمیة الاقتصادیة في إیران،)فصلیة مدل‌سازی اقتصادی—الرقم ۳، ص ۷۶-۵۱.

٥- تانسل، بیر؛ کونکر، جک؛ فقر پیشرفت و توسعه (فقر التقدم والتنمیة)، مسعود محمدی، طهران، وزارة الخارجیة، ۲۰۱۲، ط۱، ص ۷۷، ازکیا، مصطفی؛ ص ۲۳.

٦- جارالله‌ی، عذرا ۱۳۷۲. تاریخچه اشتغال زن در ایران (تاریخ احتلال المرأة في إیران) فصلیةالعلوم الاجتماعیة، عام ۷۲ . ۱۳۷۱، رقم ۳ و ۴.

۷- سن، أمارتیا ۱۳۸۱. *توسعه و چالش‌های زنان ایران* (التنمیة بمثابة الحریة)، ترجمة حسین راغفر، طهران: نشر کویر.

۸- شادی طلب، ژاله ۱۳۸۱. « التنمیة وتحدیات المرأة في إیران»، ط۱، طهران: نشر قطره.

۹- شیبانی، ابراهیم و افشاری، زهرا (۱۳۸۲). *نابرابری جنسیتی و توسعه اقتصادی در ایران* (التمییز الجنسي والتنمیة الاقتصادیة في إیران،)تحقیقات اقتصادی الرقم ۶۲، ص ۱۵۱-۱۷۴.

۱۰- عمادزاده، مصطفی. (۱۳۸۲). اهمیت سرمایه‌گذاری در آموزش زنان. *پژوهش زنان*، دوره ۱(أهمیة الاستثمار في قطاع تعلیم النساء، بحوث النساء الدورة ۱)، العام الثالث، الرقم ۷، صص ۱۱۵-۱۴۰.

۱۱- غفاری، غلامرضا و عادل ابراهیمی لویه ۱۳۸۴. *جامعه‌شناسی تغییرات اجتماعی* (علم الاجتماعي المعرفي للتحولات الاجتماعیة)، طهران: انتشارات آکرا و انتشارات لویه.

۱۲- کار، مهرانگیز ۱۳۸۴. *زنان در بازار کار ایران*(النساء في سوق العمل في إیران)، ط۱، طهران: انتشارات

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

روشنکران و مطالعات زنان.

۱۳- کالنتری، عبدالحسین، فقیهایمانی، فاطمه. (۱۳۹۲). فراتحلیل پژوهشهای انجام‌شده درباره "نابرابری جنسیتی" (قراءات في الدراسات التحليلية حول " التمييز الجنسي" مجلة المرأة في الثقافة والفن)، الدورة ٥، الرقم ١.

۱۴- کرت، استفانی ۱۳۸۰. *جامعه‌شناسی جنسیت*(علم الاجتماع الجنسی)، ترجمة کتایون بقایی، ط۱، طهران: نشر دیکر.

۱۵- گزارش سالیانه بانک جهانی ۲۰۱۲ (التقرير السنوى للبنك الدولى ۲۰۱۲) قسم الاقتصاد، فرعالاقتصاد الدولي.

۱۶- کولومبوك، سوزان و رابين في وش ۱۳۸۴. رشد جنسیت(التنمية الجنسية)، ترجمه مهرناز شهرآراي، ط۱، طهران: نشر ققنوس.

۱۷- محمدی اصل، عباس ۱۳۸۱. جنسیت و مشارکت (الجنس والمشاركة)، ط۱، طهران: انتشارات روشنکران و مطالعات زنان.

۱۸- موحد، مجید؛ عنایت، حلیمه و جرجی، عباس. (۱۳۸۴). عوامل اقتصادی اجتماعی مؤثر بر نگرش زنان نسبت به نابرابری‌های جنسیتی. *پژوهش زنان*، دوره ۳ (العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على رؤية النساء تجاه التمييز الجنسي، بحوث النساء، الدورة ٣)، الرقم ٢، صص ٩٥-١١٣.

۱۹- میشل، آندره ۱۳۷۲. *جنبش اجتماعی زنان*(الحركة الاجتماعية للنساء)، ترجمة هما زنجانی زاده، مشهد: نشر نیکا.

References

[1] Azerbaijani, Karim; Mustafa, Hajar, (2011). The Impact of Gender Inequality on Economic Development and Benefiting from all Factors of Production in Selected Countries ((1993-2006), *Economic Research Quarterly Raah-e-Andishe*, Session 1, No. 2, Pp. 83-112.

[2] Barzati, Sadeq (2010). *The Study of Sexual View, Sexual Discrimination against Women at Workplace: Rehabilitation of Youth through the Media*, Kabul: Fanoos.

[3] Behnam, Jamshid, (1977). *Family and Family Structure in Iran*, Tehran: Khwarizmi.

[4] Bertoi, Bamadad; Amini, Safiyar and Godrezi, Amir (2009). A Study of the Effects of Sexual Inequality on Economic Development in Iran, *Middle East Economic Quarterly*, No. 3, Pp. 76-51.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

[5] Tansel, Bir; Konker, Jack (2012). *Poverty, Progress and Development*, Translated by Masoud Mohammadi, Tehran, Ministry of Foreign Affairs, 2012, 1st edition, p. 77,
[6] Jar-Allah, Ozra, (1993). History of the Occupation of Women in Iran, *Social Sciences Quarterly*, in Year 72, No. 3 and 4.
[7] Sen, Amartya, (2002). *Development is Free*dom, Translated by Hossein Ragfar, Tehran: Kavir Publishing.
[8] Shadi Talab, Jaleh (2002). *Development and Challenges for Women in Iran*, 1st edition, Tehran: Qatareh Publishing.
[9] Sheybani, Ibrahim and Afshari, Zahra (2003). Sexual Discrimination and Economic Development in Iran, *Economic Researches*, No. 62, Pp. 151-174.
[10] Imadzadeh, Mustafa. (2003). The Importance of Investing in the Women's Education Sector, *Women's Research Course* 1, Third Year, No. 7, Pp. 115-140
[11] Ghaffari, Gholamreza and Adel Ibrahimi Luyeh (2005). *Sociological Knowledge of Social Transformations*, Tehran: Accra and Navid.
[12] Karr, Mehrangiz (2005). *Women in Iran's Labor Market*, 1st Edition, Tehran: Roshenkaran , Women Studies.
[13] Kalantari, Abdol Hossain, Faghihaimani, Fatemeh. (2013). "Readings in Analytical Studies on Sexual Discrimination", *Women in Culture and Art Review*, Session 5, No. 1.
[14] Kurt, Stephanie (2001). *Sexual Sociology*, Translation by Katayoun Baghaeie, 1st Edition, Tehran: Deger Publisher.
[15] *World Bank Annual Report* (2012), Department of Economics, International Economics Branch.
[16] Golombok, Susan and Rabin Witch (2005). Sexual Development, Translated by Mehrnaz Shahrarayee, 1st Edition, Tehran: Qoqnoos.
[17] Mohammadi Asl, Abbas (2002). Sex and Participation, 1st Edition, Tehran: Roshenkaran, Women Studies.
[18] Movahed, Majeed; Enayet, Halimeh and Jerji, Abbas. (2005). Economic and Social Factors Affecting Women's Perception of Ssexual Discrimination, *Women's Research*, Session 3, No. 2, Pp. 95-113.
[19] Michel, Andrew (1993). *The Social Movement of Women*, Translated by Homa Zanjanizadeh, Mashhad: Nika.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

بررسی جامعه‌شناختی تبعیض جنسیتی و تأثیر آن بر توسعه اقتصادی اجتماعی (مطالعه موردی منطقه ۳ شهر تهران)

فاطمه امره یی[۱]، عالیه شکربیگی[۲*]، عبدالرضا سلمانی شاه‌محمدی[۳]

۱. دانشجوی دکتری جامعه‌شناسی دانشگاه آزاد واحد تهران مرکزی
۲.عضو هیئت علمی دانشگاه آزاد واحد تهران مرکزی دانشکده علوم اجتماعی
۳. عضو هیئت‌علمی دانشگاه آزاد واحد تهران مرکزی دانشکده علوم ارتباطات

چکیده

امروزه یکی از مباحث مهم نابرابری، مسئله ی تبعیض جنسیتی است که در سطوح مختلف جهانی موردبحث و بررسی است؛ مسئله‌ای که نادیده گرفتن آن سبب خواهد شد، جامعه نتواند در مسیر رشد و توسعه گام بردارد.پژوهش حاضر با هدف بررسی جامعه‌شناختی تبعیض جنسیتی و تأثیر آن برتوسعه اقتصادی اجتماعی (شهر تهران منطقه ۳) می‌باشد. این پژوهش از نوع تحقیقات پیمایشی بوده که با استفاده از روش توصیفی – تحلیلی با ابزار پرسشنامه و با استفاده از فرمول کوکران حجم نمونه ۳۸۴ نفرابتدا به شیوه نمونه‌گیری خوشه‌ای (بلوک‌بندی) و سپس در هر بلوک با روش تصادفی ساده به جمع‌آوری اطلاعات پرداخته شد.جامعه آماری در پژوهش شهروندان بالای ۱۸ سال شهر تهران منطقه ۳می‌باشدکه تعداد آنN=296987 می‌باشد. برای تجزیه و تحلیل داده‌ها از آزمون همبستگی پیرسون و ضریب رگرسیون با استفاده از نرم‌افزارSPSS استفاده شده است، نتایج ضریب همبستگی نشان داد که عوامل اقتصادی با همبستگی (۰/۷۰۴) قوی‌ترین رابطه را با توسعه اقتصادی اجتماعی داشته است. همچنین عوامل اجتماعی (۰/۶۱۴)،عوامل سیاسی (۰/۳۳۱) همبستگی مثبت و عوامل فرهنگی (۰/۶۱۸-)، عوامل بیولوژیکی (۰/۴۰۴-)و عوامل مذهبی (۰/۲۴۳-)، همبستگی منفی با توسعه اقتصادی اجتماعی دارند. نتایج ضریب رگرسیون نیز نشان داد عوامل اقتصادی ۷۷ درصد از تغییرات متغیر توسعه اقتصادی اجتماعی را تبیین، عوامل مذهبی ۲۱ درصد، عوامل بیولوژیکی ۴۶ درصد، عوامل اجتماعی ۵۷ درصد، عوامل فرهنگی ۶۱ درصد و عوامل سیاسی ۳۴ درصد بر روی توسعه اقتصادی اجتماعی تأثیر دارند.

واژگان کلیدی: جنسیت، تبعیض ، نابرابری، توسعه اقتصادی، توسعه اجتماعی

* نویسنده مسئول مقاله: E-mail: ashekarbeugister@gmail.com

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]

Sociological Study of Gender Discrimination and its Impact on Socio-Economic Development (Case Study of District 3 of Tehran)

Fateme Amerehee[1], Aliyeh Shekarbeigi[2*]
Abdolreza Salmanishahmohammadi[3]

1. Ph.D. Student, Islamic Azad University Central Tehran Branch
2. Faculty member of the Islamic Azad University Central Tehran Branch, Faculty of Social Sciences
3. Faculty Member of the Islamic Azad University Central Tehran Branch, Faculty of Communication Sciences

Abstract

Today, one of the most debatable issues of inequality is the issue of gender discrimination that is being discussed at various levels worldwide. This is an issue which if ignored; the society will not be able to move forward. The purpose of this study is to examine the sociological dimension of gender discrimination and its impact on socio-economic development (Tehran District 3). This is a survey research, which uses the descriptive-analytical method with questionnaire and Cochran's formula of sample size of 384 people in the first cluster sampling (blocking) and then in each block it applies simple random method to collect data. The statistical population is citizens of Tehran over 18 years of age, which is N = 296987. Pearson correlation and regression coefficients were used for data analysis by SPSS software. Results of correlation coefficient showed that economic factors with correlation (0.704) had the strongest relationship with social economic development and social factors (0.614). Political factors (0.331) were positively correlated and cultural factors (-0.618), biological factors (-0.404), and religious factors (-0.224) were negatively correlated with socioeconomic development. The results of regression coefficient also showed that economic factors accounted for 77% of the variations of socio-economic development variables, religious factors 21%, biological factors 46%, social factors 57%, cultural factors 61% and political factors affect 34%.

Keywords: Gender; Discrimination; Youth; Factors Affecting Gender Discrimination; Socio-economic Development.

* Corresponding Author's E-mail: ashekarbeugister@gmail.com

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-06-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1440.25.2.5.2]